سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الجزء فعلا نحو كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او معمولة
للفعل المنفي الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك
وكذا الوظيفتها على اخوته بغير او جعلت معمولة لان التاخير عن اداة النفي ايضا شامل
له اللهم الا ان تخصص التاخير بما اذا لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل ما يشعر به المثال والمعمول
اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك نحو ما جاء القوم كلهم وما كد الفاعل
او ما جاء كل القوم في الفاعل او لم اخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل الدراهم لم اخذ في المفعول
المتقدم ولم اخذ الدراهم كلها والدراهم كلها لم اخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقه اي تعلق
الفعل والوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تع
والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف والا اي وان لم يكن داخلة — تطع ؛
في حيز النفي لفظا لم يقع معمولة للفعل المنفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل — بان قد منع على النفي ؛؛
عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت — عم النفي ؛
الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي عم
والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه بوجهين احدهما ان جواب

ام

روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة العصر او الظهر وسلم في ركعتين فقال ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فقال النبي عليه السلام لابي بكر وعمر رضي الله عنهما احقا قال ذو اليدين فاشارا بنعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدتي السهو حسن جلبي

ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطية للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف
بان الكائن احدهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه
اي على عموم النفي كل فرد قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله
على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب
المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلان
مقتضاء المقام تقديم المسند كما سيجيء بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات
المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا
المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد
الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من
وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما من
يجعله مبتداء ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص ويكون التزام افراد
الضمير حيث لم يقل نعما نعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو او هي
زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقديم
واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث ان كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله
هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)